

Distr.: General
14 March 2007
Arabic
Original: English



لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الثالثة والعشرون
فيينا، ٢-٤ أيار/مايو ٢٠٠٧
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين
٢٠٠٨-٢٠٠٩

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثالثة والثلاثون
فيينا، ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت
صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين
٢٠٠٨-٢٠٠٩

صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مقترحات من المدير العام

تقدّم هذه المذكرة مقترحات بشأن مستوى صندوق رأس المال المتداول والأغراض
المأذون باستخدامه لها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتبيّن وضع الصندوق في ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

أولاً - مقدّمة

- ١- وفقاً للبند ٥-٤ (أ) من النظام المالي، على لجنة البرنامج والميزانية أن توصي مجلس
التنمية الصناعية بمقدار صندوق رأس المال المتداول وأغراضه.
- ٢- وإزاء عدم وجود صلاحية لاقتراض أموال من مصادر خارجية، يوفّر صندوق رأس
المال المتداول مصدراً نقدياً أساسياً للوفاء بالالتزامات المالية للمنظمة عندما لا تتوفّر إيرادات
كافية من الاشتراكات المقرّرة بسبب التأخير أو عدم السداد من الدول الأعضاء.

لدواعي النوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



٣- وينص البند ٥-٤ (ب) من النظام المالي على أن "يكون مصدر أموال الصندوق سُلفاً يقدّمها الأعضاء بما يتناسب مع جدول الأنصبة الذي يقرّره المؤتمر لاشتراكات الأعضاء في الميزانية العادية. وتقيّد هذه السُلف لحساب الدول الأعضاء التي دفعتها".

ثانياً- فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٤- قرّر المؤتمر العام، في مقرّره م ع-١٠/م-١٤ أن يظل مستوى صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على مستوى ٣٠ ٤٢٣ ٠٣٠ يورو، وأن تظل الأغراض المأذون باستخدام أموال الصندوق فيها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على ما كانت عليه في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من مقرّر المؤتمر م ع-٢/م-٢٧. وتبعاً لذلك، أذن المؤتمر للمدير العام بأن يقدّم سُلفاً من الصندوق أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لما يلي:

١" ما قد يلزم من مبالغ لتمويل اعتمادات الميزانية إلى حين تلقي الاشتراكات؛ على أن تُرد المبالغ المستلفة عن هذا الطريق حالما تتوافر لهذا الغرض الإيرادات المتأتية من الاشتراكات؛

٢" ما قد يلزم من مبالغ لتمويل النفقات الطارئة والاستثنائية، فيما عدا أي نفقات يقصد بها التعويض عن أية خسائر ناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف؛ وعلى المدير العام، بالنسبة للمبالغ المقدّمة كسُلف لتلك الأغراض، أن يدرج في تقديرات الميزانية الاعتمادات اللازمة لردّها إلى صندوق رأس المال المتداول".

٥- وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت موارد الصندوق قد جُددت بالكامل بمستوى سُلف الدول الأعضاء، وكان وضع الصندوق كما يلي:

٣٨٨ ٤١٠ ٧ يورو	السُلف المقدّمة من الدول الأعضاء
١٢ ٦٤٢ يورو	سُلف غير مسدّدة
٣٠ ٤٢٣ ٧ يورو	صندوق رأس المال المتداول

وعلاوة على ذلك، لا يزال العضو الجديد، وهو الجبل الأسود، مديناً بمبلغ ٧٤ يورو.

ثالثاً- المقترحات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٦- يُقترح الإبقاء على المستوى الحالي لصندوق رأس المال المتداول البالغ ٣٠.٤٢٣.٠٧ يورو وعلى الأغراض المأذون باستخدام الصندوق لها خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على ما كانت عليه في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من مقرّر المؤتمر م ع-٢/م-٢٧.

٧- ويفترض المدير العام أن معظم الدول الأعضاء ستواصل الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. غير أن إمكانية تجديد موارد صندوق رأس المال المتداول ليصل إلى مستواه المأذون به تبقى مقيّدة بالمساهمات الواردة من الدول الأعضاء. ويعتبر التجديد المستمر لموارد صندوق رأس المال المتداول أولوية من أولويات المنظمة لضمان الحفاظ على المستويات الدنيا المعقولة للاحتياطيات النقدية. ومن شأن هذا أن يتيح استخدام صندوق رأس المال المتداول وفقاً للأغراض الموافق عليها، إذا اقتضت الحاجة ذلك.

رابعاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٨- ربما ترغب اللجنة في أن توصي مجلس التنمية الصناعية باعتماد مشروع المقرّر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالوثيقة IDB.33/4-PBC.23/4؛

(ب) يوصي المؤتمر العام بأن يظل مستوى صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على مستوى ٣٠.٤٢٣.٠٧ يورو، وأن تظل الأغراض المأذون باستخدام أموال الصندوق فيها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على ما كانت عليه في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من مقرّر المؤتمر م ع-٢/م-٢٧؛

(ج) يحثّ الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقرّرة المستحقة في أقرب وقت ممكن بغية تقليل الحاجة إلى سحب مبالغ من صندوق رأس المال المتداول لمواجهة أوجه النقص في تسديد الاشتراكات المقرّرة".